

المُلخص التنفيذي

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تقديم استعراض شامل لوضع التعليم في المنطقة عن طريق تحديد القضايا التربوية التعليمية الرئيسية التي تؤثر في المرأة والفتاة والمهمشين ووضعهم في سياق التقدم نحو تحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع. وتجدر الملاحظة أنّ قضية الفتيات، والإناث والمهمشين تتقاطع مع جميع النماذج، تاركةً نهوجاً (مقاربات) منسقةً ومتعددة الأوجه ضمن القطاعين العام والخاص كحلول يتعيّن اكتشافها.

التهميش

التهميش في التعليم هو "أحد المساوئ الحادة المستمرة بعناد، والمتجذرة في حالات اللامساواة الاجتماعية الأساسية"، والتي تُحددها العوامل التالية: الفقر التعليمي؛ أي التعليم لمدة تقل عن 4 سنوات كحدّ أدنى، والدخل لدى الخمس الأدنى من السكان في أي بلد من البلدان، وسبب كسب العيش والرّزق المعتمدة على الرّعي أو الكائنة في المناطق النائية بعيداً عن البنى التحتية، وأخيراً وليس آخراً، النوع الاجتماعي (أي: نوع الجنس البيولوجي من منظور اجتماعي = الجندر). وتُعيق العلاقة الترابطية بين هذه العوامل التكافؤ وفرص الحصول على التعليم: فخطرُ الهبوط إلى ما دون حدّ الأربع سنوات في التعليم يزداد زيادةً كبيرةً إذا ما انخفض الدخل ضمن خمس السكان الأشدّ فقراً. كما أنّ عاملِي الفقر الأسري المعيشي وكون الفقراء من الإناث يؤدّيان كذلك إلى التهميش، تماماً كما يؤدي المكان الجغرافي إلى ذلك - كذلك فإنّ التفاوتات بين النوع الجماعي تغدو أعظم مع تباعد المسافات في العديد من الدول.

وتحولُ العلاقة الترابطية لبلوغ أهداف التعليم للجميع فيما يتعلّق بالتحصيل التعليمي لدى الفتيات، والنساء والمهمشين، تحول دون تنفيذ نهج سريع وقصير، وتتطلب نظرةً فاحصةً للظروف التي تُؤخّر المنطقة عن بلوغ الأهداف الأكثر أهميةً للنقاش في هذا السياق: الهدفان الثاني والثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف مبادرة التعليم للجميع. ورغم تحقيق مكاسب عظيمة في بعض المجالات منذ عام 1999، إلا أنّ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الإناث، وإمكانية الوصول إلى المرافق التعليمية بالنسبة إلى الفتيات، وبخاصة في المناطق الريفية، ومعدل بقاء الفتيات على مقاعد الدراسة في المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية كليهما، تتخلف كلها عن مواكبة الرّكب، وتمثّل المشكلات الأكثر استمراراً بعناد في ميدان التعليم، والتي تواجه المنطقة.

السياق

يستمر النمو السكاني في تضيق الخناق على أكبر الدول العربية؛ وهي جمهورية مصر العربية، التي ينمو عدد سكانها بنسبة 1,8% سنوياً؛ أي أنّ عدد السكان فيها يزداد بمقدار (1,35) مليون نسمة سنوياً، وهذه الزيادة تعادل ضعف عدد سكان أصغر دولة عربية تقريباً من حيث عدد السكان، وهي البحرين. فوجود عددٍ من السكان كبيرٍ، حصة الفرد فيه من الدخل القومي منخفضة، يفرض ضغطاً لا لزوم له على موازنات الحكومات، ولا سيّما من حيث الوصول إلى المناطق الريفية. وبناء على ذلك، فعندما نتصدّى لمعيقات التعليم والابتكارات المطلوبة له، فإنّ على المرء أن يتذكّر الاختلافات الشاسعة في أوساط الدول العربية.

يرتبط النمو السكاني وارتفاع معدلات الخصوبة في المنطقة عن متوسط هذه المعدلات فيها، يرتبط مع تراجع مستوى التحصيل التعليمي وانخفاض نوعية الحياة بالنسبة إلى النساء. وعلى المدى الطويل، فإن التأثير المزدوج للإناث من السكان الأقل مهارةً، ولعدد المتزايد من الأطفال، الذين يقعون ضمن معايير السنّ المحددة للالتحاق بالمدارس، من المحتمل أن يستنزف الموارد

لدى العديد من الدول، وبخاصة الدول الفقيرة منها، حيثما تمتلك الدولة موارد ضئيلة، ومن المرجح أن يُعرّض ذلك للخطر المحافظة على المعدلات الحالية للالتحاق بنظام التعليم.

كذلك فإنّ الجماعات السكانية المشرّدة (التي تعرّضت للنزوح) في العالم العربي تُواجه تحديات متصاعدة، من قبيل فرص الحصول على الغذاء، والمأوى والصحة والتعليم بصورة معتادة. ولكي يتسنى الوصول إلى تلك الجماعات، فلا بُدّ من تغيير شروط التعليم بهدف شمول نهج جديدة موجهة إلى حياة أولئك المُشرّدين: المدارس المتنقلة أو المدارس التي تُقام في الخيام، والمدارس المنفردة (مدارس الإناث)، وتنفيذ مسابقات (مباحث أو مواد) التجسير لأطفال المدارس العائدين إلى الالتحاق بها. لقد استضافت المنطقة (4,7) مليون لاجئ فلسطيني، و 2 مليوني لاجئ عراقي. وقد كان الأردن، والعراق، ولبنان، ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وسوريا واليمن موطناً لما مجموعه (3,9) مليون مُشرّد تقريباً داخل العالم العربي في عام 2008.

يُواصل الفقر في المناطق الريفية التأثير بصورة درامية على التحصيل التعليمي. إذ يبلغ مستوى الفقر الريفي ضعفي مستوى الفقر الحضري في اليمن وأكثر من ضعفي ذلك العدد في مصر والسودان. وفي عام 2020، وبالرغم من أنّ عدد السكان الريفيين أخذ في التقلص بشكل عام، فإنّ أكثر من حوالي نصف عدد السكان في اليمن ومصر سوف يواصلون العيش في المناطق الريفية. ولأنّ طابع الحياة في المناطق الريفية يميل لأن يظل رعوياً، فإنّ الأنظمة التعليمية التقليدية تُصبح غير فاعلة في تلك المناطق. وكذلك فإن المسافات الطويلة و/أو الافتقار إلى البنى التحتية للطرق، أو إلى سُبُل النقل تزيد يقينية التهميش والتفاوت بين الجنسين (بين النوع الاجتماعي)، وخاصة من حيث أمن الذهاب إلى المدارس والعودة منها.

إنّ هذه المنطقة متخلفة عن جميع المناطق الأخرى من حيث المؤشرات المعنية بالتشغيل الكامل والمنتج لسكانها، ولا سيّما للنساء والشباب. فبينما تتقدّم بعض بلدان المنطقة في مجال تشغيل الإناث، تُوجد في المنطقة نسب "تشغيل الإناث إلى عدد السكان"، منخفضة انخفاضاً استثنائياً، عندما تتم مقارنتها مع المناطق النامية الأخرى. ففي عام 2006، كان معدل البطالة في صفوف الإناث أكثر من ضعفي معدل البطالة في أوساط الذكور على أقل تقدير، وأعلى بستة أضعاف في هذه المنطقة منه في المناطق النامية الأخرى.

إمكانية الحصول على التعليم

مع أنّ جميع الدول العربية قد أعلنت أنّ الإنصاف في أعمال الحقّ في التعليم هو أحد الأهداف لديها، إلا أنّ الحواجز التي تعترض سبيل الحصول على التعليم تؤثر في تعليم الإناث أكثر من تأثيرها في تعليم الذكور: فالآباء والأمهات ينظرون إلى موضوع الذهاب إلى المدرسة والإياب منها، وخاصة في المناطق الريفية، بأنّه أمر يُعرّض بناتهم للخطر. ومن الحواجز الأخرى فقدان شهادات الميلاد الرسمية، وفقدان الوثائق المدرسية من بلدانهم بالنسبة إلى المهاجرين والنازحين (المهجرين أو المشرّدين)، والظروف الأمنية في بعض الدول والقيود المفروضة على إمكانية الحصول على التعليم بالنسبة إلى الأطفال الذين تقدّمت بهم السنّ المحدّدة للالتحاق بالمدرسة.

تُظهر نسب الالتحاق الصافية بالمدارس في هذه المنطقة صورة مختلطة ومتفاوتة. فمع أنّ اليمن رفع هذه النسبة إلى ما يزيد عن الثلث، إلا أنه لم يتم الوصول إلا إلى ثلاثة أرباع الأطفال فيه فقط، ممّن هم في سنّ الالتحاق بالمدرسة. وقد حقّق العراق والأردن والكويت حوالي نسبة 88% من المستوى المطلوب لالتحاق الأطفال بالمدارس، ممّن هم في سنّ الالتحاق، وجاءت في الترتيب بعدهما كلّ من المملكة العربية السعودية ولبنان – 84,6% و 83,2% على التوالي، وتلتها سلطنة عُمان بنسبة 72,7%. أمّا الدول العربية التي صُنّفت بأنها سوف تبلغ مستوى

تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، فقد سجلت معدلات مرتفعة للنسبة الصافية للالتحاق: فدولة البحرين تُفاخرُ بأنها حققت نسبة التحاق صافية مقدارها 98,2%، ومصر بأنها حققت نسبة 95,7%، وقطر 93%، والإمارات العربية المتحدة 90,9%.

وقد حققت دول الإسكوا (الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لدول غرب آسيا) تقدماً مطرداً في نسبة الالتحاق الصافية. غير أننا نرى نوعاً من الثبات عند مستوى معين (عدم الارتفاع أو الهبوط) قد تحقق في ذلك التقدم، عند النظر في الفئات الثلاث للأطفال الذين ليسوا على مقاعد الدراسة، وهي: الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس أبداً، والأطفال الذين التحقوا متأخرين بالمدارس، والأطفال المتسربون من المدارس. وتمنع الرسوم المدرسية، وبُعد المساكن عن المدارس، والطلب على عمل الأطفال انتقالهم من المدارس الابتدائية إلى المدارس الثانوية الدنيا (الإعدادية أو المتوسطة ...)، وبخاصة الفتيات من الأطفال.

وترتفع نسب الالتحاق الإجمالية عن نسب الالتحاق الصافية بمعدلات تتراوح بين 7% إلى 18%، وتبلغ في المتوسط حوالي 12%. وتلتحق نسبة مئوية عالية من الطلاب، ممن هم في سن الالتحاق بالمدارس الثانوية الدنيا، بالمرحلة الابتدائية في هذه المناطق، مما يعكس نوعاً من الالتحاق المتأخر بالمدارس. ومن نتائج هذه النسبة المئوية المرتفعة للمتلتحقين متأخرين عن السن المقررة لذلك، احتمال انتفاء واقعية تحقيق الالتحاق الكامل من حيث نسبة الالتحاق الصافية على المدى القصير إلى المتوسط. بيد أن معظم التوصيات الهادفة إلى زيادة عدد المهتمين المتلتحقين تشمل السماح للأطفال بالالتحاق بالمدارس بصرف النظر عما إذا كانوا يندرجون أو لا يندرجون ضمن الفئة العمرية المحددة للالتحاق.

لقد كان أكثر من 60 في المئة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية، والذين هم غير ملتحقين بالمدارس في هذه المنطقة، من الفتيات: فثلاثة أرباع نسبة الـ 11% من الأطفال الذين ليسوا على مقاعد الدراسة في العراق هم من الإناث. وفي لبنان، نصف نسبة الـ 16% تماماً من الأطفال الذين ليسوا على مقاعد الدراسة هم أيضاً من الفتيات. وأربع وعشرون في المئة من نسبة الـ 47% من الأطفال الذين ليسوا على مقاعد الدراسة في سلطنة عُمان هم إناث كذلك. وفي مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني 48% من النسبة المئوية للأطفال الذين هم خارج مقاعد الدراسة، البالغة 23%، هم من الإناث. وفي اليمن 70% من نسبة الـ 25% من هؤلاء الأطفال الذين هم خارج مقاعد الدراسة، هم كذلك من الإناث. وتُورد التقارير الواردة من مصر، واليمن والعراق وجود نسب مئوية مرتفعة جداً من الفتيات اليافعات خارج مقاعد الدراسة، وتبلغ تلك النسب 82%، و 64% و 61% على التوالي.

وباستثناء اليمن، والعراق والسودان، فإن معدلات بقاء الطلاب على مقاعد الدراسة حتى بلوغ الصف الخامس تتراوح بين 90 و 100 في المئة بالنسبة إلى الدول المنضوية تحت لواء لجنة الإسكوا. ففي اليمن، تبقى فقط نسبة 66% من أطفال المدارس الابتدائية على مقاعد الدراسة حتى بلوغ الصف الخامس، بينما تبقى في السودان نسبة 70,5%، وفي العراق نسبة 80,6% منهم، بينما تنخفض معدلات الانتقال الكلية إلى مرحلة التعليم الثانوي في كل من البحرين، والعراق، ولبنان واليمن. وباستثناء اليمن، حيث تنخفض هذه النسب من 91 إلى 81,8، فإن دولاً أخرى تنجح في نقل فتياتها إلى المرحلة الثانوية؛ إذ تُفاخر قطر بتحقيق انتقال بنسبة 100% بالنسبة إلى الإناث و 98,7% لكل الطلبة، بينما زادت سوريا نسبة الانتقال هذه من 66,8% إلى 98,5% خلال السنوات العشر الماضية.

ولسان حال معدلات التسرب من المدرسة في دول الإسكوا أبلغ من المقال: ففي العراق، حوالي ثلاثين في المئة تقريباً من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية يتسربون من المدارس، بينما يتسرب 37,9% منهم في السودان و 40,5% منهم في اليمن. واليمن وحده يشهد تسرباً للإناث

أكثر من الذكور – 38,8% إلى 43%. وكما رأينا من قبل، فإنّ البقاء على مقاعد الدراسة أمرٌ صعبٌ، ولا سيّما في البلدان التي تُعاني من كثرة المناطق الريفية الفقيرة، ممّا يؤدي إلى وجود أعداد متزايدة من المهمّشين.

وفي ظلّ وجود هذه المعدلات المرتفعة من تسرّب الأطفال من المدارس، فإنّه لمن الضرورة بمكان إعادة التفكير في استراتيجياتنا المتعلقة ببقاء الأطفال على مقاعد الدراسة وبالوصول الميداني إليهم. وبما أنّ إلزامية الفئات العمرية بالتعليم في هذه المنطقة تتراوح بين حوالي 6 سنوات وبين مدى أعلى من ذلك يتراوح بين 11 – 17 سنة، فقد تمّت التوصية بإمكانية قيام بعض الدول بالنظر في زيادة فترة التعليم الإلزامي لتشمل المرحلة الثانوية الدنيا (المرحلة الإعدادية أو المتوسطة ...).

الإنصاف

لقد تحقّق التكافؤ فيما بين التّوع الاجتماعي (بين الجنسين)، حسبما يقاس عن طريق رقم قياسي يتراوح بين 0,97 إلى 1,02 بالنسبة للاتحاق بالتعليم الابتدائي، في معظم الدول التي تضمها لجنة الإسكوا، باستثناء العراق واليمن اللذين بلغ فيهما هذا الرقم 0,86 و 0,76 على التوالي، ومصر 0,96، ولا تتوافر هذه الأرقام بالنسبة إلى سوريا والسودان. وقد حققت جميعُ الدول، التي كانت تندرج ضمن مدى التكافؤ في عام 2007، هذا التكافؤ بحلول عام 1997. غير أنّ الإنصاف يبدو مُرضياً في معظم الدول، بالنسبة إلى فرص الحصول على التعليم، ويبدو أنّ الأبعاد الأخرى من حيث المساواة مثيرة للقلق.

المساواة

تُوحى المؤشرات بأنّ رداءة نوعية التّعلم تأخذ مجراها في المنطقة، مما يؤثّر في تطوير المهارات كما ويؤثّر سلّماً على تطوير الأيدي العاملة والمساواة، ويؤثّر بالتالي على النمو الاقتصادي. ويؤمّل إعادة فحص النهج والأساليب التقليدية المُتبعة في التدريس؛ وذلك لجعل التعليم ملائماً لحياة الطالب ولاّجاهات سوق العمل.

وهذا يصحّ على وجه الخصوص إذا ما نظرنا إلى الجودة النوعية كعنصر مُحدّد لمدى البقاء على مقاعد الدراسة حتى إتمام الصف الخامس، واستبقاء الطلبة في المدارس والتحاقهم بها. فربما لا يكون المعلمون قد شاركوا في الحوارات أثناء عملية التّعلم، ويُتوقع من الطلبة أن يكتبوا إجابات في الاختبارات المعيارية التي قد لا يكون لها ارتباط بخلفياتهم أو بأماكنهم كأفراد. وربما لا يكون المنهاج ملائماً أو غير قابل للتطبيق على حياة الأطفال أو حياه أسرهم. فإذا ما كان المنهاج وطريقة / أسلوب تقديمه ليسا ذا جدوى في استمرار اهتمام الطلبة بالحضور والانتظام في المدرسة إزاء الطلبات المتنافسة على العمل، والواجبات الأسرية، والضعف الاقتصادي والمجتمعية الأخرى، فإنّ التحاق الأطفال بالمدارس واستبقائهم على مقاعدها يُعانيان جرّاء ذلك.

وتشير التقديرات الدولية الخارجية إلى الحاجة إلى وجود طريق جديد للمضي قدماً. فنتائج الاتجاهات في الدراسة الدولية لمبْحَثِي الرياضيات والعلوم (TIMSS) لطلبة الصف الثامن في البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، وسلطنة عُمان، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة (دبي)، لم تكن نتائج واعدة. إذ حقّق الطلبة في هذه الدول مستويات من التّحصيل أدنى من النتائج الأخرى التي حققتها الطلبة في دول أخرى ذات مستويات متماثلة من الدخل. ولم يُحقّق إلا الأردن والإمارات العربية المتحدة مستوى يفوق 400، باعتباره حدّ التّحصيل الأدنى.

يقيس مؤشر معدلات معرفة القراءة والكتابة مدى جودة أداء النظام التعليمي على المدى الطويل. وقد تبين أن ما يُقدَّر بحوالي 29% من السكان الراشدين الكبار في الدول العربية، أو ما مجموعه 58 مليون شخص، يفتقرون إلى المهارات الأساسية لمعرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، التي تقتضيها الحياة اليومية. فمصر، واليمن والسودان تشهد كلها معدلات مرتفعة للغاية في معرفة القراءة والكتابة، وتحلُّ مصرُ مرتبةً بين الدول العشر في العالم من حيث عدد الكبار الراشدين الأميين، إذ يبلغ عدد الأميين فيها 17 مليوناً، أو ثلث السكان الكبار الراشدين. ويوجد لدى كل من السودان واليمن عدد يتراوح بين 5 إلى 10 ملايين أمٍّ من الراشدين الكبار.

لقد أخذت المنطقة تخسرُ معركة مكافحة أمية الإناث الراشدين فيها. فاليمن، والسودان، والعراق ومصر تشهد كلها معدلات لمعرفة القراءة والكتابة بين الإناث تقلُّ في أيِّ مكان ما عن معرفة القراءة والكتابة بين الذكور؛ فهي تقلُّ عن الذكور بنسبة 37% في اليمن، و 19% في السودان، و 20% في العراق، و 17% في مصر. وفي عام 2015، يُتوقع أن يكون لدى اليمن 55% فقط من سكانها الإناث يعرفن القراءة والكتابة.

أما تمويل التعليم فهو يختلف داخل المنطقة. إذ يبلغ متوسط الحصة المُخصَّصة للتعليم من الناتج القومي الإجمالي حوالي 5%، ويتراوح بين 1,6% في الإمارات العربية المتحدة وبين 6,7%. وفي عام 2007، تراوحت حصة التعليم في الموازنات الحكومية بين 9,6% في لبنان وبين 31,1% في سلطنة عُمان، حيث ازدادت بمقدار عشر نقاط مئوية منذ عام 1999. غيَّرَ أن معدل العائد على الاستثمار في قطاع التعليم منخفض من حيث متوسط عدد المدارس سنوياً والإسهام في الجودة الكلية للتعليم.

وخلاصة القول هي إنَّ الدَّول التي يغطيها هذا الاستعراض قد حققت تقدماً كبيراً نحو تعميم التعليم الأساسي ليشمل جميع الأطفال، كما حققت تقدماً مشهوداً نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين. غير أنه يُلاحظ، لدى فحص معدل التقدم فيها، بأنَّ معظم مؤشرات إمكانية الحصول على التعليم، وتحقيق الإنصاف والمساواة قد ثبتت على مستوياتها على مدى السنوات الأخيرة الماضية. ويعني هذا الثبات أنه لا بدُّ من إعادة النُّظر في الأطر السياساتية الحالية لمواءمتها مع النهج الابتكارية التي تم إقرارها بهدف الوصول إلى أولئك الأطفال الذين يصعب الوصول إليهم، وبخاصة الأطفال المهَّشين، من أجل إلحاقهم بنظام التعليم.

النَّجاح الكلي في تحقيق الهدفين الثاني والثالث من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف مبادرة التعليم للجميع الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية: تعميم التعليم الابتدائي

يُقاس هدفُ تعميم التعليم للجميع بنسبة الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي، وبنسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول الابتدائي والذين يصلون إلى الصف الأخير من المرحلة الابتدائية، وبمعدل معرفة القراءة والكتابة بين اليافعين والشباب من الذكور والإناث في الفئة العمرية من 15 – 24 عاماً. وقد حققت دول الأعضاء في لجنة الإسكوا أشواطاً مثيرة للاهتمام في الماضي، نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي من حيث نسبة الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي والجهود المبذولة على صعيد معرفة القراءة والكتابة في أوساط اليافعين والشباب بالنسبة إلى معظم البلدان التي حققت نجاحاً في هذا الميدان.

ويُتوقع لكلِّ من البحرين، ومصر، وقطر وسوريا أنْ تبلغ كلها هدف تعميم التعليم الابتدائي قبل حلول عام 2015، مع أنَّ هذا التقدُّم لم يتغيَّر وقد ثبت على مستواه على مدى السنتين إلى الثلاث

سنوات الماضية. ووفقاً لتقرير المتابعة العالمي لعام 2010، فإنّ لبنان سيكون قد حقق نسبة 99% من هدف تعميم التعليم الابتدائي، بينما ستكون دولة الكويت قد حققت نسبة 97% منه، والعراق 94%، والمناطق الفلسطينية المحتلة 94%، والأردن 90%، والمملكة العربية السعودية 89%، وسلطنة عُمان 83 في المئة من هذا الهدف. ولبنان هو الدولة الوحيدة، من بين الدول التي لم تبلغ بعد هدف تعميم التعليم الابتدائي، التي يتوقع لها أن تبلغه بحلول عام 2025.

وتختلف الأسباب الكامنة وراء هذا الاتجاه. إذ كانت الجهود المبذولة على صعيد معرفة القراءة والكتابة ناجحة، عموماً، بالنسبة إلى معظم البلدان. فبحلول عام 2015، سوف تبلغ نسبة اليافعين والشباب، الذين يعرفون القراءة والكتابة في كل الدول، ما لا يقل عن 90% (وعند النظر إلى مستويات معرفة القراءة والكتابة بين الإناث، نجد أنّ 67% فقط من اليافعات والشابات في اليمن كنّ يعرفن القراءة والكتابة خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2007، وسوف تكون نسبة 83% من اليافعات والشابات اليمنيات فقط يعرفن القراءة والكتابة بحلول عام 2015). ومع أنّ نسبة الالتحاق الصافية في العراق تبلغ 88,6 في المئة والرقم القياسي له يبلغ 0,86، إلا أنّ معدل البقاء حتى بلوغ الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي يزيد زيادةً طفيفة فقط عن نسبة سبعين في المئة. وقد عانى السودان واليمن من انخفاضات في هذه النسب منذ عام 1999: ففي السودان تراجع معدل البقاء على مقاعد الدراسو من نسبة 77,1% إلى 62,1%، وفي اليمن انخفض عدد الأطفال الذين يتّمون تعليمهم الابتدائي من نسبة 79,7% إلى 59,5%.

الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية: التكافؤ بين الجنسين (أي التكافؤ في النوع الاجتماعي)

تسير دول الإسكوا على المسار الصحيح من حيثُ التحاق الإناث بالتعليم: فقد تحقّق دليل (مؤشرات) التكافؤ بين الجنسين للالتحاق بالتعليم الابتدائي بالنسبة إلى معظم دول المنطقة، باستثناء العراق واليمن، اللذين بلغت نسبة تحقيق هذا المؤشر فيهما 0,86 و 0,76 على التوالي، وبلغت هذه النسبة 0,96 في مصر (ولا تتوافر البيانات عن كل من سوريا والسودان). وبالنسبة إلى جميع الدول التي تتوافر عنها البيانات، غير دولة البحرين، فإنّ حصة الإناث من الالتحاق بنظام التعليم ما بعد الثانوي (الكليات المتوسطة والدرجة الجامعية الأولى والتعليم العالي) تتجاوز، أحياناً بنسبة مئوية كبيرة، حصة الذكور الذين يستوفون متطلبات هذا التعليم.

غير أنّ تحقيق المؤشرات الأخرى يتخلف كثيراً عن المستوى المطلوب. فمن حيث التمثيل السياسي للإناث، لم تتقدّم الدول العربية على صعيد سدّ الفجوة بين الجنسين في هذا التمثيل. وحتى الدول التي تُعتبر أكثر "تحرراً" من غيرها، من الناحية الاجتماعية، مثل الأردن ولبنان، فإنّ تمثيل الإناث في عضوية البرلمان في البلدين يصل فقط إلى نسبة 6% و 5%، على التوالي.

وما تزال النساءُ تميل تجاه القيام بأدوار رعاية الآخرين التي يسندها المجتمع إلى النوع الاجتماعي (إي إلى الذكور أو إلى الإناث)، كالمعلمين والمعلمات، وهي أدوار يُقلل سوق العمل من قيمتها. وقد احتلت مصر، بنسبة 36,9% (في عام 2005)، المرتبة الأولى بالنسبة إلى النسبة المئوية للنساء اللواتي يعملن في القطاعات غير الزراعية. أما في الأردن، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة والعراق، فنسبة عشرين في المئة تقريباً من الإناث يعملن في قطاعات أخرى غير الزراعية. وتبلغ نسبة الإناث في سوق العمل في كل من السودان والبحرين 18% في القطاعات غير الزراعية. وبالنسبة إلى سلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية من دول الخليج، فإنّ النسبة المئوية من الإناث اللواتي يعملن يُمكن إغفالها في القطاعات الأخرى.

مبادرة التعليم للجميع

تنعكس الصورة المرآوية لاتجاهات الأهداف الإنمائية للألفية عندما يتم تناول موضوع مقدرة الدول على تحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع. فالسياسات التعليمية الحالية لا تستبقي الطلبة المنتظمين حالياً في المدارس، ولا هي تصل إلى الأطفال ممن ليسوا على مقاعد الدراسة وغير المؤتقين في إحصاءات نسبة الالتحاق الصافية.

ويتناول دليل التنمية المعني بأهداف مبادرة التعليم للجميع مسألة تعميم التعليم الابتدائي (الهدف 2 من المبادرة)، ومعدل معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار (الجزء الأول من الهدف 4 منها)، والتكافؤ والمساواة بين الجنسين (الهدف 5 منها)، والمساواة (الهدف 6 منها) بهدف قياس إمكانية الحصول على التعليم، وتحقيق الإنصاف والمساواة من أجل تحديد مدى تقدّم الدول على صعيد تحقيق أهدافها. فلم تبلغ في المرحلة الحالية أية دولة من دول لجنة الإسكوا وضع تحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع (دليل التنمية المعني بمبادرة التعليم للجميع 0,97 إلى 1,00). غير أنّ البحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة قد صنّفت بأنها على مقربة من تحقيق أهداف المبادرة (إذ تراوحت قراءة دليل التنمية المعني بمبادرة التعليم للجميع بين 0,95 و 0,96). وجاء في وضع متوسط كلٍّ من الأردن، ولبنان، وسلطنة عُمان، ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وقطر (محققة قراءة تتراوح بين 0,80 و 0,94).

أما دول لجنة الإسكوا الخمس الأخرى فهي الأبعد عن بلوغ أهداف مبادرة التعليم للجميع؛ إذ كان أدائها ضعيفاً قياساً على المؤشرات الأربعة جميعها. فالمعدلات المنخفضة لمعرفة القراءة والكتابة في كل من اليمن والسودان تُشكل السبب المهيمن على ضعف هذا الأداء. وقد عملت التراجعات، التي وقعت في الآونة الأخيرة، على صعيد الالتحاق في كل من سلطنة عُمان ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني على خفض قيمة دليل التنمية المعني بمبادرة التعليم للجميع لديها. وأما في العراق، فقد لعبت الفجوة بين الجنسين (في النوع الاجتماعي) الدور الأكبر كذلك في خفض قيمة هذا الدليل.

البرامج الابتكارية والتوصيات

تُوقر البرامج الابتكارية التي تُحسن إمكانية الحصول على التعليم، وتحقيق الإنصاف، وتوفير التعليم النوعي للفتيات، والنساء والمهمشين، تُوقر أفكاراً مُعمّقة لإمكانية تكرار تنفيذ هذه المشاريع وتبنيها. فقد تكلفت تلك البرامج، التي تم تنفيذها في كل من مصر، والأردن، واليمن وفي بعض الدول الأخرى، بالنجاح في تعزيز الالتحاق بالتعليم، وفي استبقاء الطلبة على مقاعد الدراسة، وفي توفير التعليم النوعي للفتيات وللجماعات المهمشة الأخرى. غير أنّ نشر بعض هذه الابتكارات إلى أقصى مداها يتطلب تحليلاً دقيقاً للعديد من العوامل السياقية وللحوامل المؤسسية كذلك.

أسئلة رئيسية للمناقشة – عام

1. ما هي بعض النهوج / المقاربات الابتكارية التي استُخدمت في المنطقة للوصول إلى الفتيات ولزيادة انتظامهنّ في الدراسة، بالإضافة إلى زيادة مدى تعلمهنّ في مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي؟
2. كيف يُمكن رفع مستويات معرفة القراءة والكتابة فيما بين الفتيات والنساء، وربطها بالبرامج ذات الصلة على صعيد التعلّم والمهارات الحياتية؟

3. ما الذي يستطيع راسمو السياسات التعليمية عمله لنشر النهج الابتكارية القائمة حالياً في المنطقة للوصول إلى النساء والفتيات في مجال التعليم؟
4. كيف تستطيع آليات العمل الإقليمية و / أو الدولية المساعدة في الاطلاع على الممارسات الجيدة في أنحاء المنطقة وفي تبادل هذه الممارسات، وبخاصة بالنسبة إلى تلك البلدان التي تواجه تحديات عديدة؟
5. كيف يستطيع راسمو السياسات ضمان إدماج النهج الابتكارية للتعليم غير الرسمي في الأنظمة التعليمية من أجل ضمان التماسك والاستدامة؟
6. ما هي بعض العوامل التمكينية التي تعتبر ضرورية لتنفيذ النهج الابتكارية، وبخاصة نهج التعليم غير الرسمي؟ (كالأطر القانونية والشرائط الخاصة – العامة على سبيل المثال).

إمكانية الحصول على التعليم

- ما هي التدابير التي يُمكن استخدامها لتخفيف أثر الفقر في التعليم عن طريق زيادة الدُخول (جَمْعُ دَخْلٍ) وتحقيق الاستقرار فيها، وتوفير الأمن الغذائي للأسر المعيشية الفقيرة؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه مساعدة المُهمّشين على التغلب على الفقر؟
- كيف يُمكن استهداف الاستثمار ضمن إطار التعليم على نحو أفضل، لدعم عملية تقليص دائرة الفقر؟
- ما هي البنى والهيكلية التي تستطيع المنظمات وضعها موضع التنفيذ لتخفيف المعدلات المنخفضة لبقاء الطلبة على مقاعد الدراسة في مناطق النزاعات؟ وما هي السياسات التي تستطيع الحكومات إنشائها لتحقيق الشيء نفسه؟
- ما هي النهج الابتكارية التعليمية التي يُمكن وضعها موضع التنفيذ لاستيعاب الفئات السكانية النازحة / المشرّدة والمهاجرة؟
- ما هي السياسات التي يُمكن تنفيذها للوصول إلى فئات سكانية بعينها – على سبيل المثال، المجتمعات الريفية، والمجتمعات التي لا تتم خدمتها على النحو المطلوب، بهدف تحسين الالتحاق بالتعليم، وبخاصة من خلال التعليم اللارسمي والتعليم غير الرسمي؟
- ما هي الحوافز التي يُمكن وضعها والتي من شأنها أن تسمح للأنظمة المدرسية أن تُلغي الرسوم المدرسية المباشرة وغير المباشرة؟
- إذا كان هدف تعميم التعليم الابتدائي غير قابل للتحقيق بالنسبة إلى بعض البلدان، فما هي التدابير الجديدة أو المختلفة التي يُمكن اتخاذها لزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى الحدّ الأقصى؟
- ما هي الأهداف التي يجب أن تُعطى الأولوية في إعداد السياسات والبرامج، من بين الأهداف الستة؟

الإنصاف

- ما هي التدابير والنهج الجديدة التي يُمكن اتخاذها لمكافحة معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الإناث، الأخذ في التراجع، في مواجهة النمو السكاني المتزايد؟

- كيف نشجّع النساء على الدخول إلى المهن غير التقليدية، ومنها على سبيل المثال المهن العلمية والوظائف الفنية؟
- ما الذي يُمكن عمله للنهوض بالاستثمار في تعليم الإناث والمهمّشين كجزء من الاستراتيجيات التنموية الوطنية؟

المساواة

- ما هي السياسات التي يُمكن تنفيذها لزيادة معدلات استبقاء الطلبة في مرحلة التعليم الثانوي الدنيا؟
- كيف يُمكن جعل عملية الانتقال من المدارس الابتدائية إلى المدارس الثانوية أكثر سلاسة؟ هل يُشكّل الاختبار قضية؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يُمكن تنفيذها للوصول إلى الفئات الثلاث من الأطفال الذين هم ليسوا على مقاعد الدراسة؟
- ما هو نوع الدعم الذي يُمكن تقديمه لأسر الأطفال غير الملحقين بنظام التعليم؟ ما هي السياسات التي يمكن تعزيزها لإغرائهم بالالتحاق؟
- كيف يُمكن تنفيذ التعليم ما قبل الابتدائي في الأنظمة التعليمية كطريقة لاستبقاء الأطفال في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي؟
- ما الذي يستطيع راسمو السياسات عمله لإدماج منهاج أساليب الحياة ذي الصلة في عملية التخطيط للتعليم وفي الممارسة العملية؟
- ما هي الجسور التي يُمكن بناؤها فيما بين أنظمة التعليم الرسمية وغير الرسمية؟
- ما هي أنواع البيداغوجيا التعليمية التي يُمكن استخدامها للنهوض بالتعاون المجتمعي من أجل إيجاد مدارس ومجتمعات محلية أفضل؟